



16.04.11.08.2020

## وزيرة العدل تؤكد على ضرورة تطافر كل الجهود للتصدي الناجع لجرائم العنف ضد المرأة

وصفت وزيرة العدل نورية الجريبي لدى إشرافها صباح اليوم على ترؤس الجلسة الأولى من اشغال المنتدى الدولي حول "آفاق التنمية المستدامة من منظور النوع الاجتماعي: أولويات تونس بعد جائحة كوفيد-19"، الذي تنظمه وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن، بحضور أسماء السعيدية وزيرة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن وعدد هام من المختصين ونشّاط حقوق الإنسان وناصري قضايا المرأة وممثلات مكونات المجتمع المدني، بالرواية التي يعيشها الأسرة وبهذن حمايتها ونماسكها ونماذجها.

وذكرت وزيرة العدل بما تم تسجيله من أرقام بخصوص عدد قضايا العنف، التي تم الإبلاغ عنها خلال فترة الحجر الصحي الشامل عبر الرقم العاجاني لوزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن وبلغت أكثر من سبعة ألف حالة. وهو رقم قابل من صدقها في حد ذاته فقد أشارت شاهد الوزيرة أنه لا يعكس ما تتعرض له النساء والفيضان فعليها أن النساء والفيضان المعنفات ورش إيلاشين عن تعرضهن للعنف. فإنهن لا ينسكن بتبييع العصادي حيث لم تلتقي النيابة العمومية خلال فترة الحجر الصحي الشامل إلا 124 مخضرا في خصوص العنف الصالحة على المرأة والطفل تحت إحالة جمع التهمتين فيها على القضاء تطبيقاً لحكم القانون عدد 58 لسنة 2017 منهم 52 بحالة إيقاف و 86 بحالة رحيل.

وبالنواحي التي تأكدها على الدور الذي يجب أن يضطلع به القضاء في التصدي لجرائم العنف ضد النساء ورد عن رئيسها، أكدت وزيرة العدل على ضرورة مرصد احکام التسيق بين مختلف الأطراف المتداخلة لمزيد الدوعية والتحسين بخطورة هذه الآفة التي تهدى كل الأسرة وتفتك عصيف الآثار السلبية على النساء المعنفات وإناثهن. مؤكدة على أن يتحصل كل طرف مسؤوليته وفق المهام الموكولة له في الصدい للعنف ضد المرأة، مع الالتفات كذلك على وجوب مضاعفة جهود النتابع على هذه الممارسات العلنية من كرامة المرأة والشدرة لما تتحقق لها من حقوق و ما كلنته لها الفوانين والتشريعات منذ إحداث مجلة الأحوال الشخصية وما يقتضي أن يتحقق لها القانون عدد 58 لسنة 2017 المنتعلق بالتصدي للعنف ضد المرأة من حماية كاملة لتناسب ودورها وإسهاماتها في بناء المجتمع التونسي ورقابه على امتداد السيوارات والعقود.



## وزيرة العدل: يجب أن تتوافر كل الجهود للتصدي لجرائم العنف ضد المرأة

16:58 11 أوت 2020

وصفت وزيرة العدل ثريا الجريبي لدى إشرافها صباح اليوم على ترؤس الجلسة الأولى من اشتغال المنتدى الدولي حول "اهداف التنمية المستدامة من منظور النوع الاجتماعي: أولويات تونس بعد جائحة كوفيد-19"، الذي تنظمه وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن، بحضور أسماء السعيدي وزيرة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن وعدد هام من المختصين ونشطاء حقوق الإنسان و مناصري قضايا المرأة وممثلين مكونات المجتمع المدني، بالباء الذي يفتك بالأسرة ويهدد تماساكها وتماسك المجتمع، مؤكدة أن ممارسات العنف التي تزايدت خلال فترة مجابهة جائحة كورونا مثلت بالفعل جائحة الظل التي رافقته "كوفيد-19".

وذكرت وزيرة العدل بما تم تسجيله من أرقام بخصوص عدد قضايا العنف التي تم الإبلاغ عنها خلال فترة الحجر الصحي الشامل عبر الرقم المجاني لوزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن وبلغت أكثر من سبعة ألف حالة ، وهو رقم وإن كان مرتفعاً مفزعًا في حد ذاته فقد أشارت بشانه الوزيرة أنه لا يعكس ما تتعرض له النساء والفتيات فعلياً من عنف بجميع أشكاله، مبينة أن النساء والفتيات المعنفات ورغم إبلاغهن عن تعرضهن للعنف، فإنهن لا يتمكنن بتتبع المعنتي حيث لم تلتقي الهيئة العمومية خلال فترة الحجر الصحي الشامل إلا 124 حضراً في خصوص العنف المسلط على المرأة والطفل تقت إحالة جميع المتهمين فيها على القضاء تطبيقاً لأحكام القانون عدد 58 لسنة 2017 منهم 52 بحالة إيقاف و 86 بحالة سراح.

وزيرة العدل على ضرورة مزيد إحكام العقوف ضد النساء وردع مرتکبها، أكدت التي تهدّد كيان الأسرة وتترك عبء الآثار السلبية على النساء المعنفات وأبنائهن، مؤكدة على أن يتحمل كل طرف مسؤوليته الماشة من كرامة المرأة والفتكرة لما تحقق لها من حقوق و ما كفلته لها القوانين والتشريفات منذ إحداث مجلة الأحوال الشخصية و ما يفترض أن يتحقق لها القانون عدد 58 لسنة 2017 المتعلق بالتصدي للعنف ضد المرأة من حماية كاملة تتناسب ودورها وإسهاماتها في بناء المجتمع التونسي و رقّه على امتداد السنوات والعقود.

وزيرة العدل تؤكد على ضرورة تضافر كل الجهود للتصدي الناجع لجرائم العنف ضد المرأة

الثلاثاء 11 اوت 2020 16:28

• النيابة العمومية تلقت خلال فترة الحجر الصحي الشامل 124 محضًا في العزف، و 121



وذكرت وزيرة العدل بما تتجه إليه من أرقام بخصوص عدد قضايا الغيف التي تم الإبلاغ عنها خلال فترة الحجر الصحي الشامل عبر الرقم المجاني لوزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن وبلغت أكثر من سعة الألف حالة ، وهو رقم وإن كان مرتفعاً ومفرضاً في حد ذاته فقد أشارت بشارة الوزير أنه لا يعكس ما تعرّض له النساء والفيتات قليلاً من عنف بحقهنّ أشكاله، مبينة أن النساء والفيتات المعنفات ورغم إبلاغهن عن تعرّضهن للعنف، فإنهن لا يتمكّن بطبعي المعني بـ تناقل البيانات المعمومية خلال فترة الحجر الصحي الشامل إلا 124 مخبراً فيخصوص العنف المسلط على المرأة والطفل تمت إحالة جميع المعنفات فيها على القضاء بتطبيق الأحكام القانونية عدد 58 لسنة 2017 منه 52 بحالة إغاثة و 86 بحالة سارحة .

وبالنواري مع تأكيدها على الدور الذي يجب أن يضطلع به القضاء في التصدي لجرائم العنف ضد النساء وردع مرتكبيها، أكدت وزيرة العدل على ضرورة مزيد إحكام التيسير بين مختلف الأطراف المتداخلة لمزيد التوعية والحساسية بخطورة هذه الآفة التي تهدّى كيان الأسرة وتترك عبئ الآثار السلبية على النساء المعنفات وأبنائهن، مؤكدة على أن يتحمل كل طرف مسؤوليته ووفقاً للمهام الموكولة له في التصدي للعنف ضد المرأة، مع التأكيد كذلك على وجوب مضاعفة جهود التثليغ على هذه الممارسات الماسية من كرامة المرأة والفتاة لما تحقق لها من حقوق و ما كلته لها القوانين والتشريعات منذ إحداث مجلة الأحوال الشخصية وما يقتضي أن يتحقق لها القانون عدد 58 لسنة 2017 المتعلق بالتصدي للعنف ضد المرأة من حماية كاملة تناسب ودروها وإسهاماتها في بناء المجتمع التونسي و رفقة على امتداد السنوات الأربع.

**Source URL:** <http://www.assabahnews.tn/article/247373/%D9%88%D8%B2%D9%8A%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AF%D9%84-%D8%AA%D8%A4%D9%83%D9%91>

النهاية العمومية تلقت خلال فترة الحجر الصحي الشامل 124 محضراً في العنف المسلط على المرأة و الطفل ترتب عنها 52 حالة إيقاف و 86 حالة سراح



وصفت وزيرة العدل ثريا الجريبي لدى إشرافها صباح اليوم على ترؤس الجلسة الأولى من أشغال المنتدى الدولي حول "أهداف التنمية المستدامة من منظور النوع الاجتماعي: أولويات تونس بعد جائحة كوفيد-19"، الذي تنظمه وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن، بحضور أسماء السباعي وزيرة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن وعدد هام من المختصين ونشطاء حقوق الإنسان و مناصري قضايا المرأة وممثلي مكونات المجتمع المدني، بالوباء الذي يفتck بالأسرة ويهدى تفاسكها وتماسك المجتمع، مؤكدة أن معاشرات العنف التي تزايدت خلال فترة مجابهة جائحة كورونا مثلت بالفعل جائحة الظل التي رافقته" كوفيد-19". و ذكرت وزيرة العدل بما تم تسجيله من أرقام بخصوص عدد قضايا العنف التي تم الإبلاغ عنها خلال فترة الحجر الصحي الشامل عبر الرقم المجاني لوزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن وبلغت أكثر من سبعة ألف حالة، وهو رقم وإن كان مرتفعا ومفزعًا في حد ذاته فقد أشارت بشأنه الوزيرة أنه لا يعكس ما تعرّض له النساء والفتيات فعلياً من عنف بجميع أشكاله، مبينة أن النساء والفتيات المعنفات ورغم إبلاغهن عن تعرّضهن للعنف، فإنهن لا يتمسّكن بتقليع المعندي حيث لم تلق الآية العمومية خلال فترة الحجر الصحي الشامل إلا 124 محفزاً في خصوص العنف المسلط على المرأة والطفل تمت إحالاته جميع المعنفين فيها على القضاء تطبيقاً لأحكام القانون عدد 58 لسنة 2017 منهم 52 بحالة إيقاف و 86 بحالة سراح.

وبالتوازي مع تأكيدتها على الدور الذي يجب أن يضطلع به القضاء في التصدي لجرائم العنف ضد النساء وردع مرتكيها، أكدت وزيرة العدل على ضرورة مزيد إحكام التنسيق بين مختلف الأطراف المتداخلة لتعزيز التوعية والتثقيف بهذه الآفة التي تهدّد كيان الأسرة وتراث عميق الآثار السلبية على النساء المعنفات وأبنائهن، مؤكدة على أن يتّحمل كل طرف مسؤوليته ووفق المهام الموكولة له في التصدي للعنف ضد المرأة، مع التأكيد كذلك على وجوب مضاعفة جهود التبليغ على هذه المعاشرات العاشرة من كرامة المرأة و المُنكرة لها لتحقيق لها من حقوقها و ما كفلته لها القوانين والتشريعات منذ إحداث مجلة الأحوال الشخصية وما يفترض أن يتحقق لها القانون عدد 58 لسنة 2017 المتعلق بالتصدي للعنف ضد المرأة من حماية كاملة تناسب ودروها وإسهاماتها في بناء المجتمع التونسي و رقيه على امتداد السنوات والعقد.

**وزيرة العدل: ضرورة التوعية والتحسيس بخطورة جرائم العنف ضد النساء - تونس الآن**

الاسم

1-2 minutes



11 اوت، 2020 - 17:52

٥٠٠ دقائق

اكتت ثريا الجريبي، وزيرة العدل، خلال المنتدى الدولي حول "أهداف التنمية المستدامة من منظور النوع الاجتماعي: اولويات تونس بعد جائحة كوفيد-19"، الذي تنظمه وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن، على ضرورة مزيد إحكام التنسق بين مختلف الأطراف المتداخلة لمزيد التوعية والتحسيس بخطورة جرائم العنف ضد النساء التي تهدّد كيان الأسرة وترك عميق السلبية على النساء المعنفات والآباء

وأكيدت الجريبي على أن يتحمل كل طرف مسؤوليته ووفق المهام الموكولة له في التصدي للعنف ضد المرأة، مع التأكيد كذلك على وجوب مضاعفة جهود التبليغ على هذه الممارسات الماشية من كرامة

وزيرة العدل : " تسجيل 7 آلاف حالة عنف ضد المرأة " .

51162-111

2.2 minutes

أكدت وزيرة العدل ثريا الجريبي أنه تم تسجيل 7 آلاف حالة عنف ضد المرأة خلال فترة الحجر الصحي الشامل، عبر الرقم المجاني الذي وضعته وزارة المرأة، لافتة إلى أن النيابة العمومية لم تلق إلا 164 محضرا يكمل تاب الحجمي، ربة

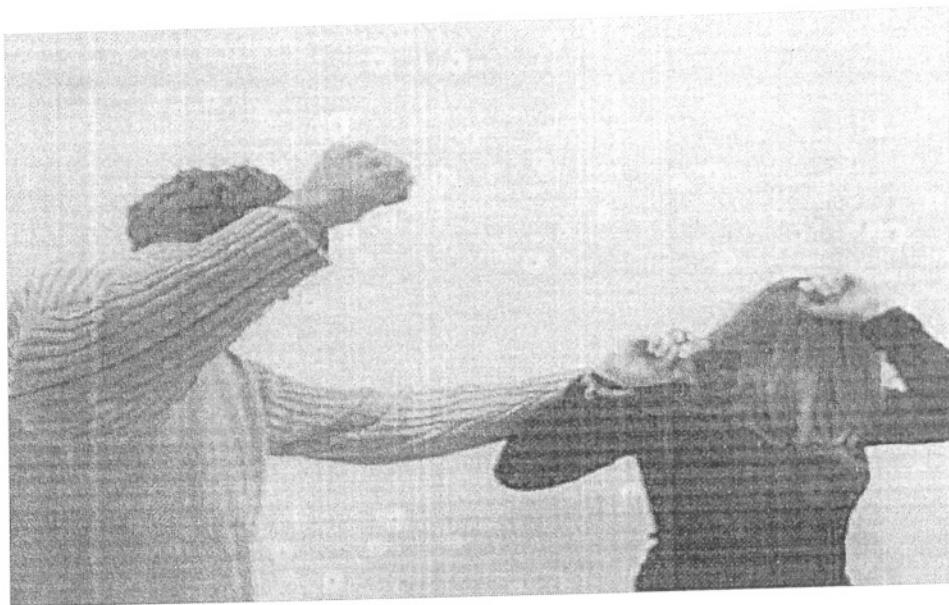
وأضافت الجريبي، لدى ترؤسها حلقة نقاش حول "مناهضة العنف ضد المرأة والفتيات، الوجه المخفى لجائحة كوفيد 19، أهداف التنمية المستدامة" في إطار المنتدى الدولي المسلط بتونس العاصمة حول أهداف التنمية المستدامة من منظور النوع الاجتماعي، أن البيانات المتاحة رغم أنها مفرغة إلا أنها لا تعكس حقيقة وواقع العنف المسلط ضد المرأة

ولاحظت الوزيرة أنه إزاء عدم التمسك بتبني المعتدين في قضايا الحال، تم إحالة 138 منها فقط في قضايا عنف ضد المرأة على أنظار القضاء وتطبيق أحكام القانون عدد 58 لسنة 2017، منهم 52 حالة إيقاف و 86 تمت إحالتهم بحالة سراح.

ومنذ ذلك على أن مناهضة العنف ضد المرأة والفتيات ممارسة ترتبط في جوهرها بتكرير الكراهة المستحقة للنساء في إطار منظومة حقوق الإنسان، معتبرة أن انتشار الوباء قد ساهم في تفاقم الأوضاع تبعاً للعزل المنزلي والصحي لفترات طويلة والتباين "القسري" بين الرجل والمرأة أثناء الحجر وتقمص الضغوطات الاقتصادية، بما أدى إلى الارتفاع المفزع لحالات العنف الأسري، وفق تعبيرها.

# تونس: 7 آلاف حالة عنف ضد المرأة خلال فترة الحجر الصحي

دقيقة واحدة | 11 أغسطس، 2020



مرصد مينا - تونس

أكدت وزيرة العدل التونسية، نرفا الجريبي، أنه تم تسجيل سبعة آلاف حالة عنف ضد المرأة خلال فترة الحجر الصحي الشامل، عبر الرقم المجاني الذي وضعته وزارة المرأة، لافتة إلى أن النيابة العمومية لم تناقِل إلا 164 محضرا بكمٍ تراب الجمهورية.

وأضافت «الجريبي»، لدى ترأسها حلة نقاش حول «مناهضة العنف ضد المرأة والفتيات، الوجه المخفي لجائحة كوفيد 19، أهداف التنمية المستدامة» في إطار المنتدى الدولي الملتقى بتونس العاصمة، حول أهداف التنمية المستدامة من منظور النوع الاجتماعي، أن البيانات المتاحة رغم أنها مفزعة إلا أنها لا تعكس حقيقة وواقع العنف المسلط ضد المرأة.

وللحظة الوزيرة أنه إزاء عدم التمسك بتبعي المعذين في قضايا الحال، تم إحالة 138 منها فقط في قضايا عنف ضد المرأة على أقسام القضاء وتطبيق أحكام القانون عدد 58 لسنة 2017، منهم 52 بحالة إيقاف و86 تم إحالتهم بحالة سراح.

وشددت على أن مناهضة العنف ضد المرأة، والفتيات ممارسة ترتبط في جوهرها بتثبيس الكرامة المستدامة للنساء في إطار منظومة حقوق الإنسان.

واعتبرت الوزيرة أن انتشار الوباء قد ساهم في تفاقم الأوضاع تبعاً للعزل المنزلي والصحي لفترات طويلة والتعايش «الفوري» بين الرجل والمرأة أثناء الحجر وتفاقم الضغوطات الاقتصادية، بما أدى إلى الارتفاع المفزع لحالات العنف الأسري، وفق تعبيرها.

وأضافت أن جائحة كورونا أهابت اللئام عن المستور وكشفت طبيعة العلاقات المثلثة، مما دعا المختصين في مجال حقوق الإنسان عامة وحقوق المرأة خاصة إلى إطلاق مصطلح «جائحة الظل» على العنف المسلط على النساء خلال فترات الحجر الشامل في العالم، تبعاً لانتشار وباء العنف المسلط على المرأة.

وشددت الجريبي في هذا السياق، على أن مسؤولية حماية المرأة من كل أشكال العنف المسلط عليها في حياتها العامة والخاصة تعد أحد أهم المبادئ الدستورية التي كرسها نص الدستور في الفصل 46 منه، حيث حمل الدولة كامل المسؤولية في اتخاذ التدابير الكفيلة بالقضاء على العنف المسلط ضد المرأة.

## مرصد الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الإعلامي | تونس: 7 آلاف حالة عنف ضد المرأة خلال فترة الحجر الصحي

2-3 minutes

مرصد مينا تونس

أكدت وزيرة العدل التونسية، ثريا الجريبي، أنه تم تسجيل سبعة آلاف حالة عنف ضد المرأة خلال فترة الحجر الصحي الشامل، عبر الرقم المجاني الذي وضعته وزارة المرأة، لافتة إلى أن النيابة العمومية لم تطلق إلا 164 محضرا بكمال تراب الجمهورية

وأضافت «الجريبي»، لدى ترأسها لجنة نقاش حول مناهضة العنف ضد المرأة والفتيات، الوجه المخفى لجائحة كوفيد 19، أهداف التنمية المستدامة في إطار المنتدى الدولي الملتقى بتونس العاصمة، حول أهداف التنمية المستدامة من منظور النوع الاجتماعي، أن البيانات المتاحة رغم أنها مفزعية إلا أنها لا تعكس حقيقة وواقع العنف المسلط ضد المرأة

ولاحظت الوزيرة أنه إزاء عدم التمسك بتتبع المعتدين في قضايا الحال، تم إحالة 138 متهمًا فقط في قضايا عنف ضد المرأة على أنظار القضاء وتطبيق أحكام القانون عدد 58 لسنة 2017، منهم 52 بحالة إيقاف و86 تمت إحالتهم بحالة سراح

وشددت على أن مناهضة العنف ضد المرأة، والفتيات ممارسة ترتبط في.....

لقراءة المقال بالكامل، يرجى الضغط على زر "اقرأ على الموقع الرسمي" أدناه

## كورونا يزدح السمار.. 7 آلاف حالة عنف ضد المرأة خلال فترة الحجر الصحي في تونس | بوابة

3-4 minutes

سجلت تونس سبعة آلاف حالة عنف ضد المرأة خلال فترة الحجر الصحي الشامل، عبر الرق المالي الذي وضعته وزارة المرأة التونسية، حسبما أفادت وزيرة العدل التونسية، ثريا الجريبي، لافتة إلى أن النيابة العمومية لم تتنقل إلا 164 محضرا بكامل تراب الجمهورية.

وأضافت «الجريبي»، لدى ترأسها حلقة نقاش حول "مناهضة العنف ضد المرأة والفتيات، الوجه المخفي لجائحة كوفيد 19، أهداف التنمية المستدامة" في إطار المنتدى الدولي الملتقى بتونس العاصمية، حول أهداف التنمية المستدامة من منظور النوع الاجتماعي، أن البيانات المتاحة رغم أنها مفزعة إلا أنها لا تعكس حقيقة وواقع العنف المسلط ضد المرأة.

ولاحظت الوزيرة أنه إزاء عدم التسلك بتبعي المعذبين في قضايا الحال، تم إحالة 138 منها فقط في قضايا عنف ضد المرأة على أنظار القضاء وتطبيق أحكام القانون عدد 58 لسنة 2017، منهم 52 بحالة إيقاف و86 تمت إحالتهم بحالة سراح.

وشددت على أن مناهضة العنف ضد المرأة، والفتيات ممارسة ترتبط في جوهرها بتكريم الكرامة المستحقة للنساء في إطار منظومة حقوق الإنسان.

واعتبرت الوزيرة أن انتشار الوباء قد ساهم في تقليص الأوضاع تبعا للعزل المنزلي والصحي لفترات طويلة والتعاطي "القسري" بين الرجل والمرأة أثناء الحجر وتفاقم الضغوطات الاقتصادية، بما أدى إلى الارتفاع المفزع لحالات العنف الأسري، وفق تعبيرها.

وأضافت أن جائحة كورونا أطاحت اللثام عن المستور وكشفت طبيعة العلاقات الهشة، مما دعا المختصين في مجال حقوق الإنسان عامة وحقوق المرأة خاصة إلى إطلاق مصطلح "جائحة الظل" على العنف المسلط على النساء خلال فترات الحجر الشامل في العالم تبعا لانتشار وباء العنف المسلط على المرأة.

ومنددة الجريبي في هذا السياق، على أن مسألة حماية المرأة من كل أشكال العنف المسلط عليها في حياتها العامة والخاصة تعد أحد أهم المبادئ الدستورية التي كرسها نص الدستور في الفصل 46 منه، حيث حمل الدولة كامل المسؤولية في اتخاذ التدابير الكفيلة بالقضاء على العنف المسلط ضد المرأة.

## تسجيل 7 آلاف حالة عنف ضد المرأة خلال فترة الحجر الصحي الشامل - قناة الزيتونة

1-2 minutes

تم تسجيل 7 آلاف حالة عنف ضد المرأة خلال فترة الحجر الصحي الشامل، عبر الرقم المجاني الذي وضعته وزارة المرأة، وفق ما أعلنت عنه وزيرة العدل ثريا الجريبي، لافتا إلى أن النيابة العمومية لم تتنق إلا 164 محضرا بكامل تراب الجمهورية.

وقالت الجريبي، إن البيانات المتاحة رغم أنها مفزعة إلا أنها لا تعكس حقيقة وواقع العنف المسلط ضد المرأة، مشيرة إلى أنه إزاء عدم التمسك بتتبع المعتدين في قضايا الحال، تم إحالة 138 متهمًا فقط في قضايا عنف ضد المرأة على أنظار القضاء وتطبيق أحكام القانون عدد 58 لسنة 2017، منهم 52 بحالة إيقاف و86 تحت إحالتهم بحالة سراح.



وزيرة العدل تؤكّد على ضرورة تضافر كل الجهود للتصدي الناجع لجرائم العنف ضد المرأة

0 0

Aug 11, 2020 - 16:47

وصفت وزيرة العدل تريا الجريجوري الذي إشرافها سباق اليووم على تريلس الجلسة الأولى من أعمال المنتدى الدولي حول "أهداف التنمية المستدامة من منظور النوع الاجتماعي: أولويات تونس بعد جائحة كوفيد-19"، الذي تظمنه وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن، بحضور أسماء السعري وزيرة المرأة والأسرة والطفولة (...)

## وزيرة العدل: أكثر من 7 آلاف حالة عنف ضد المرأة خلال الحجر الصحي والنيابة العمومية لم تلتقي إلا 164 محضرا

3-4 minutes

أكملت وزيرة العدل ثريا الجريبي أنه تم تسجيل 7 آلاف حالة عنف ضد المرأة خلال فترة الحجر الصحي الشامل، عبر الرقم المجاني الذي وضعته وزارة المرأة، لافحة إلى أن النيابة العمومية لم تلتقي إلا 164 محضرا بكامل تراب الجمهورية.

وأضافت الجريبي، لدى ترؤسها حلقة نقاش حول "مناهضة العنف ضد المرأة والفتيات، الوجه المخفي لجائحة كوفيد 19، أهداف التنمية المستدامة" في إطار المنتدى الدولي الملتقى بتونس العاصمة حول أهداف التنمية المستدامة من منظور النوع الاجتماعي، أن البيانات المتاحة رغم أنها مفزعة إلا أنها لا تعكس حقيقة وواقع العنف المسلط ضد المرأة.

ولاحظت الوزيرة أنه إزاء عدم التمسك بتبني المعتدين في قضايا الحال، تم إحالة 138 متهمًا فقط في قضايا عنف ضد المرأة على أنظار القضاء وتطبيق أحكام القانون عدد 58 لسنة 2017، منهم 52 بحالة إيقاف و86 تمت حالتهم بحالة سراح.

وشددت على أن مناهضة العنف ضد المرأة والفتيات ممارسة ترتبط في جوهرها بتكرير الكرامة المستحقة للنساء في إطار منظومة حقوق الإنسان، معتبرة أن انتشار الوباء قد ساهم في تفاقم الأوضاع تبعاً للعزل المنزلي والصحي لفترات طويلة والتعيش "القسري" بين الرجل والمرأة أثناء الحجر وتفاقم الضغوطات الاقتصادية، بما أدى إلى الارتفاع المفرط لحالات العنف الأسري، وفق تعبيرها.

وأضافت أن جائحة كورونا ألمّت اللثام عن المستور وكشفت طبيعة العلاقات الهيئة، مما دعا المختصين في مجال حقوق الإنسان عامة وحقوق المرأة خاصة إلى إطلاق مصطلح "جائحة الظل" على العنف المسلط على النساء خلال فترات الحجر الشامل في العالم تبعاً لانتشار وباء العنف المسلط على المرأة.

وشددت الجريبي في هذا السياق على أن مسألة حماية المرأة من كل أشكال العنف المسلط عليها في حياتها العامة والخاصة تعد أحد أهم المبادئ الدستورية التي كرسها نص الدستور في الفصل 46 منه، حيث حمل الدولة كامل المسؤولية في اتخاذ التدابير الكفيلة بالقضاء على العنف المسلط ضد المرأة.